المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (2098) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) نيسان 2011

اليوم في المدى

العالم ينفق ١٦٣٠ مليار دولار على السلاح في عام واحد 2

العراق غابة من الأرامل والأيتام 7

كيف ننظر إلى الزلازل من خلال الكتب 10

طالباني يبحث التطورات السياسية مع سفراء الأوربي

□ بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في قصر السلام ببغداد أمس الاثنين سفراء دول الاتحاد الأوربي المعتمدين في العراق، بالإضافة إلى سفيري روسيا وتركيا.
وجرى في اللقاء استعراض شامل للتطورات السياسية على الصعيدين المحلي والإقليمي، حيث جرى التأكيد على توفر كل الاستعدادات لعقد القمة العربية المقبلة في بغداد وبموعدها المقرر، كما استمع الحضور إلى شرح للموقف العراقي من قضية منظمة ما يسمى "مجاهدي خلق" ووجودها الآن في العراق.
وعبّر السفراء عن سعادتهم لتواصل مثل هذه اللقاءات التي تسهم في توضيح صورة التفاهم بين العراق ودول الاتحاد، مجددين حرصهم على العمل بما يطور ويعزز العلاقات مع العراق ويساعد العراقيين في مرحلة البناء والتطوير التي يشهدها البلد.
وحضر اللقاء وزير الخارجية هوشيار زيباري ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني وعدد آخر من المسؤولين.

الكشف عن بنود جديدة في اتفاق أربيل

لجنة حكومية لحل الجنائية العليا وإحالة قضاتها إلى التقاعد

□ بغداد / اياس حسام الساموك

تفيد مصادر سياسية عليمة أن الحكومة تتجه إلى إلغاء المحكمة الجنائية العليا وإحالة قضاتها إلى التقاعد.
ويأتي ذلك في وقت أكد مصدر قضائي رفيع المستوى أن الحكومة تتدخل في عمل السلطة القضائية وأنها شكلت لجنة لإنهاء ملف المحكمة.
وتكشف هذه المعلومات بنودا جديدة من اتفاق أربيل، وبحسب مصادر خاصة فان حل المحكمة سيكون واحدا من حزمة قرارات أخرى ستتم خلال الشهور الثلاثة المقبلة، ويبرر ائتلاف دولة القانون ذلك، بان المحكمة هي من تتخذ قرار حل نفسها دون تدخل من الحكومة. لكن قياديين في كتل أخرى لا يرون ذلك.
وكانت وكالة كردستان للأنباء نقلت أمس الاثنين عن مصدر قضائي رفيع قوله أن لجنة حكومية قررت إنهاء عمل المحكمة الجنائية العليا في حزيران المقبل، وإحالة جميع قضاتها على التقاعد، إضافة إلى إحالة القضايا غير المحسومة إلى المحاكم المختصة.
وتابع المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه للوكالة "أن لجنة مشكلة من رئيس المحكمة الجنائية العليا ناظم الجبوري ورؤساء الهيئات الأربع في المحكمة وممثل رئيس الوزراء فاضل الجشعمي ومدير الدائرة القانونية في مجلس الوزراء عباس الساعدي إضافة إلى الأمين العام لمجلس الوزراء قرروا إنهاء عمل المحكمة".
وأضاف أن "القرار أتخذ خلال اجتماعات مكثفة عقدت خلال اليومين الماضين، وأفضى إلى انتهاء عمل المحكمة في ٢٠١١/٦/٣٠، وفق المادة ١٣٤ من الدستور العراقي بعد حسم القضايا الرئيسة الخاصة بالنظام السابق والداخلة ضمن اختصاص المحكمة، على أن تحال القضايا غير المحسومة للمحاكم المختصة وفق قانون المحكمة الجنائية رقم ١٠ لعام ٢٠٠٥ المعدل".
وتنص المادة ١٣٤ من الدستور "تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بأعمالها بوصفها هيئةً قضائية مستقلة، بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه، ولمجلس النواب إلغاؤها بقانونٍ، بعد إكمال أعمالها".
إلى ذلك أكد مصدر قضائي رفيع المستوى عن تدخل السلطات التنفيذية في مسألة إلغاء المحكمة على اعتبار أن هذا الأمر يجب أن يكون من قبل المحكمة نفسها.
وأضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" أن تدخل لجنة حكومية في إلغاء المحكمة الجنائية العليا أمر غير صحيح، بل يفترض أن يتم الإلغاء من قبل المحكمة ذاتها بعد عرض الموضوع على مجلس النواب لإقراره.
وأشار المصدر إلى أن إنهاء هذا الموضوع بهذه الصورة يعد دليلا واضحا على غلبة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.
يشار إلى أن كتلا سياسية طالبت في وقت سابق بإلغاء المحكمة على اعتبار أن المسألة جزء من المصالحة الوطنية، فيما يرى المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أن إدراج إلغاء المحكمة الجنائية العليا يتم من خلال تفعيل النص الدستوري الخاص بها ضمن اتفاقات أربيل.

□ التفاصيل ص٢

طريبيل تدقق في البضائع

إجراءات لمراقبة الياباني الملوث

□ متابعة / المدى

اتخذت السلطات عدداً من الإجراءات المشددة لمنع دخول أية بضائع أو سلع ملوثة إشعاعياً إلى البلاد، وبخاصة عن طريق اليابان.
وقال مدير عام مركز طريبيل الحدودي حقي إسماعيل إن المنفذ الحدودي بدأ يستخدم أجهزة متطورة لفحص جميع المواد القادمة من اليابان، بغية التأكد من خلوها من أية ملوثات إشعاعية.
وأضاف إسماعيل لإذاعة العراق الحر أن جميع المواد الداخلة إلى العراق عبر منفذ طريبيل صالحة للاستهلاك البشري، مؤكداً أن جميع المنافذ الأخرى في العراق بدأت باتخاذ الإجراءات نفسها لتلافي دخول أية مواد ملوثة إشعاعياً. وكانت مخاوف تصاعدت مؤخراً من احتمال دخول بضائع ملوثة إشعاعياً قد تكون قادمة من اليابان أو من دول مجاورة لها، على خلفية ازدياد نسب الإشعاعات النووية الناجمة عن تضرر محطة فوكوشيما النووية بفعل الزلزال الذي ضرب اليابان الشهر الماضي.
ويشير رئيس جهاز التقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب إلى أن الحكومة العراقية وضعت هذه المخاوف في حساباتها، وبدأت بإلزام التجار والمستوردين بجلب شهادات من مناشئ دولية، تثبت خلو المواد الداخلة للعراق من أية إشعاعات.

□ فعالية فنية في اختتام معرض المدى للكتاب في اربيل.. عدسة/ المدى

الافتتاحية

ألقاب الفخامة "المتشظية" في العراق الديمقراطي

بقلم / فخري كريم

قبل ما يقرب من الأربع سنوات كانت المدى قد نشرت افتتاحيتها التي نستعيدها اليوم هنا.
في هذه الافتتاحية جرى التنبيه إلى حالة قد تكون بدت للبعض شكلية، وكان هذا التصور يتأتى من الطابع الشكلي المفرغ من أي محتوى للألقاب التي طفت إلى السطح في الحياة السياسية العامة، وبدت وكأنها جزء من التعبير عن حاجة تكميلية إلى وجاهات مضاعة يفتقد إليها البعض ممن لم تشبع حاجاته الامتيازات والمناصب والنعم التي باتت تحصيل حاصل لكل من يجد طريقه إلى تلك المناصب.
لكن الافتتاحية لم تكن معنية بهذا الطابع الفارغ قدر ما كانت ترمي إلى التنبيه على تراتبية أخرى رديفة من الممكن أن تكرسها الامتيازات والتباين الهائل في المداخيل، ومن ثم انعزال الطبقة الجديدة، بامتيازاتها ومراكز نفوذها وبألقابها، عن العوام، بفقرهم وانعدام حالهم وبنسيانهم في الهوامش، وهذا ما حصل فعلا خلال السنوات الماضية التي ازدادت فيها المبالغات في الألقاب والتوصيفات والامتيازات وزاد الإمعان في نسيان العامة وإهمالهم وانعدام خدماتهم.
نعيد هنا نشر الافتتاحية، وما زال ثمة أمل فينا في أن هناك من يقرأ ومن يستطيع أن يتخذ قرارا بإيقاف هذا التصرف الاعتباطي بالألقاب ومنع تداولها رسميا، وهي إجراءات لا تشكل في مجملها ثلما لامتيازات مادية ولا إنقاصا لاعتبارات وظيفية ولا تتعارض مع مبدأ المحاصصة العتيد، بحيث يصعب اتخاذ قرار فيها، لكنها قد تؤشر للناس قيمة الحياة السياسية في تنظيف نفسها من أدران وأوهام ألصقت بها من قبل من يملأ فراغه الحقيقي بالوهم.
مجلس النواب وأعضاؤه هم الجهة الأساسية القادرة والمطالبة باتخاذ هذا الإجراء، قبل أن نتوقع إقدام المجلس وأعضائه على اجراءات أخرى أكثر عملية وواقعية تمس حياة الناس اليومية،وليس هذا بالمستحيل على المجلس.

أحيت جهات غير معلومة، في غفلة من الدولة التي أُطيح بها، تقاليد بروتوكولية وألقاباً، غابت عن وعي العراقيين وممارساتهم منذ نصف قرن، بعد أن أطاحت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالملكية وبروتوكولاتها، وبضمنها ألقاب الفخامة والسعادة والمعالي بالإضافة إلى الباشوية، التي تندر بها الناس، كلما عنّ لهم السخرية من شخصية عامة.
والألقاب بحد ذاتها، لا ضرر منها ولا قيمة لها، لا ترفع قامة ولا تقصر غيرها. فالزائر إلى مصر، أياً كان مقامه السياسي والاجتماعي، او درجته الوظيفية، "يشبع" من لقب الباشا أينما توجه، كبادرة احترام، وربما كسخرية مبطنة يُنفّس من خلالها المُهمّشون، غيظهم، مما هم فيه من شظف العيش وعسر الحياة، وما يرفل فيه باشوات عصر العولمة من التخمة.
كما يندر أن لا يلقب حامل حقيبة دبلوماسية، أو مستخدم عدسات طبية، بسبب قصر نظره، بغير "لقب دكتور"، حتى وان كان في واقع الحال رجل أعمالٍ أو تاجراً شبه متعلم أو حتى عتّالاً "افنديا" لا يقرأ ولا يكتب، يرافق اميراً او مسؤولاً حكومياً رفيعاً!
لكن الالقاب في الحالات الاخرى، تعكس ثقافة طبقية مراتبية، وترمز الى السلطة والامتيازات والمكانة الاجتماعية.
ان الغفلة التي اقحمت فيها القاب الفخامة والسعادة والمعالي على رجالات دولة العراق الجديد، الديمقراطي، ظلت حتى الآن شكلية، يفترض فيها أن تزول مع انتهاء التكليف الرسمي، لكنها لن تظل كذلك، إذا ما استقرت في الوعي العام، مثل مظاهر أخرى تستدرجنا يومياً بدواعي، التصدي للإرهاب، والعنف، وتكريس سلطة الدولة، والقانون، الى اعتماد، ما يشكل في الجوهر أدوات ووسائل للقمع، تتعارض مع الأسس الضامنة لدولة القانون وحقوق الإنسان والحريات، مثل استخدام العنف المفرط، أو التوقيف الكيفي، أو استحداث أجهزة أمنية ومخابراتية متعددة الهياكل والأهداف.
والغريب أن قادة العراق الجديد، خلافاً لتقاليدهم الحزبية والسياسية،... ولثقافة العراقيين الديمقراطية، سرعان ما تكيّفوا مع هذه الألقاب، واستطابوها، رغم أن دولة، بيروقراطية البروتوكول، مثل لبنان ألغتها بمرسوم، وان اكبر دولة عربية من حيث نسبة السكان والتأثير السياسي كمصر، لم تعد إلى تداولها بعد أن ألغتها ثورة يوليو ١٩٥٢.
فهل لهذا الاستخدام "المفرط" لألقاب "الملكية" في وعي قادة دولتنا الديمقراطية، دواع غير شكلية؟ ليس في واقع الحال، ما يلغي الهواجس والشكوك، ويبعثُ على الاطمئنان.
فإذا تجاوزنا مرحلة إدارة "القيصر" بول بريمر الانتقالية، وما شهدته من تجاوزات على المال والشأن العام، او من العطايا والرشاوى والمقاولات بـ "الباطن"... فان من بين مآثر حكومة الدكتور إياد علاوي ومعاونيه، إصدار قرارات ومراسيم لها قوة القانون، تكرس امتيازات نفعية لمن يغادر المسؤولية، تثقل أعباء الدولة، لا مثيل لها، كما هو معروف في الأقل، في أي نظام أو دولة، إذا استثنينا، الملكيات والإمارات والأنظمة الشمولية.
وهذه الامتيازات لا تقتصر على الرواتب التقاعدية المجزية، التي تصل إلى ٨٠٪ من الراتب، حتى وان خدم المسؤول بضعة أسابيع، ولربما بضعة أيام!، بل إبقاء العقارات والسيارات المصفحة وعشرات المرافقين، وغير ذلك مما لا علم لنا به تحت تصرفهم وهم خارج المسؤولية. "ومن بين هؤلاء المسؤولين المنتهية ولايتهم" من يمتلك أكثر من "فيلا" ومكتب ومنشآت، وبيوت سكرتارية وموظفين.
ان نظرة سريعة إلى أحوال عدد من المسؤولين السابقين والحاليين، تكفي لمعرفة "تغيّر أحوالهم" الملفت. فكل واحد منهم تقريباً أصبح بين ليلة وضحاها، مالك جريدة وإذاعة وفضائية. ومنهم من يتنقل بالطائرات الخاصة التي يشحذها من هذا البلد او ذاك، مستنكفاً التنقل بين البلدان بركوب الطائرات مع مواطنيه.
ومن غير المجدي البحث عن ممتلكات بعض هؤلاء في بلدان أخرى، او في منافي اللجوء التي كانت دوائر الهجرة او الخدمات الانسانية تتصدق عليهم بمنح اللاجئين الشهرية.
ولو بقي الامر على الامتيازات المالية لكان هيناً، فهؤلاء القادة الذين احتفى بهم الشعب، كبُناة عراق ديمقراطي جديد يرفل بالعدالة الاجتماعية والمساواة والرحمة، يتحولون مع تطور الأوضاع إلى طبقة مهيمنة، تحاول عبر وسائلها، وهي كثيرة، تطويع قوانين الدولة لحماية امتيازاتها ومواقعها المتنفذة، وما تنويه او تخطط له.
والأخطر من ذلك، ان انعزال هؤلاء القادة حتى عن جمهورهم ومريديهم، وهم يقدمون مثلاً بسلوكهم هذا للجيل الجديد من الساسة، ومن بينهم من اعيد تأهيله وتسويقه من بقايا النظام السابق، يضعف الاحساس العام، والثقة بامكانية ارساء أسس وطيدة لديمقراطية تكفل الحقوق والحريات، وتبعد اي احتمال لإعادة تشكيل نظام استبدادي بواجهة جديدة.
ان المرحلة الصعبة المعقدة التي تجتازها البلاد، تقتضي ضمان حياة القادة والمسؤولين بمختلف مراتبهم، و لا ضير في تأمين ذلك،... ولكن ألا يرى نواب الشعب، المشرّعون، أن "الإفراط" في الامتيازات والحصانات، مثل "الإفراط" في العنف، يضعف الثقة، ويبدد الآمال؟
بقي ان نقترح على نوابنا الاشاوس، إصدار "قرار رئاسي"، يعتبر الألقاب "المفرطة في المهابة" بلا مسوغ قانوني. ولعل في لقب السيادة ما يكفي ويزيد، في دولة هي نفسها في طور التكوين، ناقصة السيادة.

مخاوف من تسلل الإرهابيين

طريق شامغن: فيزا مشتركة مع إيران وسوريا وتركيا

□ بغداد / هشام الركابي

حذر مصدر امني من آثار إصدار تأشيرة دخول مشتركة (فيزا) بين سوريا وتركيا وإيران والعراق التي تمكن الأشخاص من التنقل بين هذه الدول بحرية.
وأكد المصدر للمدى أمس أن مخاطر انتقال الإرهابيين وارد جدا في ظل عدم وجود رقابة حقيقية على أسماء الأشخاص المتنقلين بين هذه الدول، وبالأخص العراق الذي يقع في منتصف طريق مرور "طريق شامغن".
ونقلت وكالة (اسنا) عن نائب الرئيس الإيراني علي آغا محمدي قوله سيتمكن السياح من زيارة الدول الأربعة بواسطة فيزا مشتركة، مضيفاً أن اسم الفيزا هو كما اقترحه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أي شامغن.
وقال مصدر امني لـ(المدى) إن تطبيق نظام التأشيرة بين الدول الأربعة ستمنح حرية غير مسبوقة لعناصر المخابرات والإرهابيين للتنقل وبدون رقابة بين هذه الدول وبالأخص صوب العراق.
وأضاف طالبا عدم الإفصاح عن اسمه: إن وقوع العراق وسط طريق (الشامغن) سيفتح عليه أكثر من جبهة لدخول الأشخاص غير المرغوب بدخولهم إلى العراق، ومنهم عناصر مخابرات دول الجوار، والإرهابيون الذين يتنقلون عبر هذه الدول التي تعاني من مشاكل ونشاط للجماعات المسلحة.
وتابع المصدر الأمني أن من الصعوبة متابعة الأشخاص الوافدين إلى العراق ومعرفة شخصياتهم الحقيقية، كون تطبيق الفيزا سيزيد من أعداد الداخلين إلى البلاد، والقدرات الأمنية العراقية بالرغم من تطورها، إلا أنها لا تستطيع مراقبة جميع الوافدين من جنسيات غير عراقية.

البرلمان يبحث اليوم إلغاء قوانين مجلس الثورة المنحل

□ متابعة / المدى

يبحث مجلس النواب خلال جلسة اليوم الثلاثاء مشروع قانون إلغاء بعض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، فضلا عن إعادة التصويت على قانون وزارة السياحة والآثار والقراءة الأولى لعد من القوانين.
وفي جلسته الـ٥٢ التي من المؤمل ان تعقد اليوم، التصويت على مشروع قانوني إلغاء قراري مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمين (٣٤٩) لسنة ١٩٩١، و(١٠٠) لسنة ١٩٩٥، والقراءة الثانية لمقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٨٠٠) لسنة ١٩٨٩".
وقالت مصادر برلمانية أنه "سيتم إعادة التصويت على قانون وزارة السياحة والآثار من حيث المبدأ، فضلا عن مناقشة موضوع الاعتداء واستهداف حياة النائب سردار عبد الله في قضاء كلار".

المفوضية تشك بتوقيت إعلانها وتهدد بالتحقيق:

الحسيني استقالت بطلب من المالكي

□ متابعة / المدى

قال رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، إن هناك شكوكاً حول توقيت طلب استقالة رئيسة الدائرة الانتخابية، كاشفاً عن إجراء تحقيقات بصدد الموضوع على مدى الأسبوعين المقبلين.
وأوضح فرج الحيدري في تصريح تناقلته وكالات الأنباء أمس الاثنين إن "طلب استقالة رئيسة دائرة الانتخابات حمدية الحسيني تحوم حوله الشكوك، لأنه جاء بعد يوم واحد من طلب مساءلة مفوضية الانتخابات بشأن وجود فساد مالي وإداري ضمن مؤسساتها". وتابع بالقول إن "حمدية الحسيني واحدة من المقربين من رئيس الحكومة نوري المالكي، وبناء على طلبه قامت بتقديم استقالتها إلى مفوضية الانتخابات، وقد رفعت نسخة من استقالتها إلى المالكي"، مبيناً انه "لا تستدعي الضرورة تقديم طلب، ولذلك فان الشكوك تحوم حوله".

جمهورية العراق
وزارة النفط

إعـــــلان

قطوعات تجهيز غير أصولية
(مزورة)

لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض ضعاف النفوس من أعداء العراق الذين يحاولون التلاعب بالمال العام بترويج قطوعات غير أصولية (مزورة) لبيع النفط الأسود وكذلك النفط الخام.
وبصدد ذلك تود وزارة النفط ان تؤكد لكافة الأشخاص من العراقيين وغيرهم والشركات المحلية والدولية ان هذه القطوعات غير قانونية لمخالفتها التعليمات والضوابط النافذة الخاصة بتجهيز المادتين المذكورتين آنفاً.
لذا تهيب وزارة النفط بالمعنيين بعدم اعتماد أي قطوعات تجهيز ومن أي جهة كانت إلا بعد التأكد من صحتها.
كما تؤكد وزارة النفط ان الآلية المتبعة في بيع النفط الخام تتم من خلال لجنة يترأسها معالي وزير النفط في شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، أما فيما يخص تجهيز مادة النفط الأسود (الذي توقف تجهيزه إلى الشركات الدولية منذ نيسان ٢٠٠٩) فإن التجهيز يكون لوزارة الكهرباء (لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية)، ولمعامل الطابوق والجص المحلية بعد تأييد عملها من مديرية التنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة العراقية وتجهز هذه الجهات عن طريق شركة توزيع المنتجات النفطية إحدى تشكيلات وزارة النفط العراقية.
وبخلاف ما تقدم أعلاه فإن وزارة النفط غير مسؤولة عن أية قطوعات تجهيز خارج الضوابط الخاصة بوزارة النفط وتتحمل الجهة المخالفة أو التي تتداول القطوعات غير القانونية (المزورة) كامل المسؤولية الجزائية والمدنية.

وزارة النفط